

Distr.  
LIMITED

A/CN.4/L.628  
1 August 2002

ARABIC  
Original: ENGLISH

## الجمعية العامة



### لجنة القانون الدولي

الدورة الرابعة والخمسون

جنيف، ٢٩ نيسان/أبريل - ٧ حزيران/يونيه

و٢٢ تموز/يوليه - ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢

### تقرير فريق الدراسة المعني بتجزؤ القانون الدولي

#### مقدمة

١ - في فترة السنوات الخمس الأخيرة، حدد الفريق العامل التابع للجنة والمعني ببرنامج العمل الطويل الأجل موضوع "المخاطر الناشئة عن تجزؤ القانون الدولي" باعتباره موضوعاً يمكن أن يكون مناسباً للمزيد من الدراسة. وقد أنيط هذا الموضوع بالسيد غيرهارد هافنر لإجراء دراسة جدوى ترمي إلى تحديد إمكانية إدراج هذا الموضوع في برنامج عمل اللجنة الطويل الأجل.

٢ - وبعد النظر في دراسة الجدوى<sup>(١)</sup>، قررت اللجنة في دورتها الثانية والخمسين (٢٠٠٠) إدراج الموضوع في برنامجها الطويل الأجل. وهذه الدراسة التي أعدها السيد هافنر شكلت لاحقاً المنطلق للنظر في الموضوع من قبل اللجنة المنتخبة حديثاً في دورتها الرابعة والخمسين (٢٠٠٢).

(١) G. Hafner, "Risks Ensuing from Fragmentation of International Law" ج. هافنر،

"المخاطر الناشئة عن تجزؤ القانون الدولي"، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٠ (A/55/10)، المرفق.

٣- وأنشأت اللجنة في دورتها الحالية فريق دراسة يُعنى بتجزؤ القانون الدولي ويرأسه السيد برونو سيمّا<sup>(٢)</sup>. وفي أثناء النصف الأول من الدورة اجتمع فريق الدراسة أربع مرات: في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ و ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ و ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وهذا التقرير يوجز المناقشة التي دارت في أول اجتماعين (الجزء الأول)، ويشمل استعراضاً للاقتراحات العملية التي طرحت في فريق الدراسة بصدد دور اللجنة والنتيجة المحتملة لأعمالها المتعلقة بهذا الموضوع (الجزء الثاني). ويتضمن الجزء الثاني توصيات فريق الدراسة.

### أولاً - موجز المناقشة

#### ألف - دعم دراسة الموضوع

٤- إن إحدى المسائل الرئيسية التي نظر فيها فريق الدراسة مسألة ما إذا كان موضوع تجزؤ القانون الدولي (كنتيجة لاتساع نطاق القانون الدولي وتنوعه) يعتبر موضوعاً مناسباً للدراسة من قبل اللجنة. وبينما بدا كثير من الشك، في البداية على أقل تقدير، بشأن النطاق المحتمل للموضوع وجوهر وشكل النتيجة النهائية الممكنة لعمل اللجنة، حبّد أعضاء فريق الدراسة جميعهم تقريباً تحبيداً شديداً تناول هذا الموضوع. وساد شعور عام بأن المزيد من الدراسة لهذا الموضوع هو أمر مستصوب وأنه مجال يمكن للجنة أن تقدم توجيهات مفيدة بصدده، أقلها فيما يتعلق بجوانب محددة من جوانب المسألة.

٥- وسلّمت اللجنة منذ البداية بأن هذا الموضوع هو موضوع مختلف عن غيره من حيث طبيعته<sup>(٣)</sup>. غير أن الطبيعة الفريدة لهذا الموضوع لا تنتقص من الدعم الواسع لنظر اللجنة فيه.

---

(٢) أعضاء فريق الدراسة هم: السيد إ. آدو، والسيدة ب. إسكاراميا، والسيد غ. بامبو - تشيفوندا، والسيد إ. براونلي، والسيد أ. بيليه، والسيد ب. تومكا، والسيد ك. دوغارد، والسيد ر. روزنستوك، والسيد ب. راو، والسيد ب. سيولفيدا، والسيد ب. سيمّا، والسيدة ه. شه، والسيد ج. غايا، والسيد ج. غالتسكي، والسيد ج. كاتيكا، والسيد م. كامتو، والسيد أ. كانديوتي، والسيد ف. كميته، والسيد ف. كوزنيتسوف (بمكّم منصبه)، والسيد م. كوسكينيمي، والسيد ج. ممتاز، والسيد و. مانزفيلد، والسيد ب. نيهاموس، والسيد ش. يامادا.

(٣) ورد في تقرير اللجنة لعام ٢٠٠٠ أن هذا الموضوع "يختلف عن المواضيع الأخرى التي عرضت عليها حتى الآن" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٠) (A/55/10)، الفقرة (٧٣١).

٦- واتفقت الآراء على أن التجزؤ ليس تطوراً جديداً. وقيل إن القانون الدولي هو في جوهره قانون عالم مجزأ. وأوضح ذلك الرأي أعضاء آخرون بقولهم إن الزيادة في التجزؤ هي أيضا نتيجة طبيعية لاتساع نطاق القانون الدولي. وبالتالي، رأى فريق الدراسة أنه لا ينبغي للجنة أن تعالج موضوع التجزؤ كظاهرة جديدة، لأن ذلك يمكن أن ينتقص من أهمية الآليات القائمة التي تطورت في القانون الدولي حتى الآن لمواجهة التحديات الناشئة عن التجزؤ.

٧- ورأى فريق الدراسة أيضاً أن من المهم إبراز الجوانب الإيجابية للتجزؤ. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار التجزؤ دليلاً على حيوية القانون الدولي. وقيل أيضاً إن تكاثر القواعد والأنظمة والمؤسسات قد يعزز القانون الدولي. ووجه الانتباه إلى كون اتساع نطاق القانون الدولي يعني النظر في الوقت الحاضر في مجالات لم يتطرق إليها القانون الدولي في السابق. وعلى غرار ذلك، توجد فوائد في زيادة تنوع الأصوات وفي وجود نظام متعدد المراكز في القانون الدولي.

باء - مسائل إجرائية

٨- فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، طُرح سؤال عما إذا كان هذا الموضوع يندرج في ولاية اللجنة. غير أن أغلبية واضحة من الأعضاء اعتقدت بأن هذا التساؤل لا أساس له. فهناك مسألة تتعلق بما إذا كان على اللجنة أن تطلب موافقة اللجنة السادسة قبل تناول هذا الموضوع، رغم الاعتقاد بأنه من الممكن في هذه الحالة الحصول على الدعم اللازم من اللجنة السادسة.

جيم - العنوان المناسب

٩- يوجد شعور عام لدى فريق الدراسة بأن عنوان تقرير هافنر، وهو "المخاطر الناشئة عن تجزؤ القانون الدولي" ليس عنواناً مناسباً لأنه يصور الظواهر التي يشار إليها بكلمة "تجزؤ" تصويراً سلبياً للغاية. ويرى فريق الدراسة أن عبارة تجزؤ تشير إلى نتائج معينة غير مرغوب فيها ناشئة عن اتساع نطاق القانون الدولي اتساعاً شمل مجالات جديدة. وسيتعين على اللجنة أن تسترشد في أعمالها بهدف التصدي لهذه الآثار.

دال - المنهجية وصيغة العمل

١٠- فيما يتعلق بالمنهجية، ظهرت مجموعة كبيرة من الأفكار حول كيفية معالجة هذا الموضوع الواسع. واتفق على أن هذا الموضوع غير مناسب لتدوينه في الشكل التقليدي، أي كمشاريع المواد.

١١- وأحد النهوج المقترحة لمعالجة هذا الموضوع هو التركيز على جوانب محددة من جوانبه أو على أفكار محددة. ووفقاً لذلك، أوصي بأن تقوم اللجنة بتحديد مجالات معينة توجد فيها قواعد متنازعة من قواعد القانون

الدولي، كما أوصي بأن تضع اللجنة، إن أمكن، حلولاً لهذا التنازع. واقترح أيضاً أن تنتهج اللجنة نهجاً وصفيًا بدرجة أكبر، على أن يكون عملها في ذلك محصوراً بتقييم لخطورة تجزؤ القانون الدولي.

١٢- وفي الطرف المقابل، اقترح اتباع نهج استكشافي بدرجة أكبر، على ألا يكون من الضروري في هذه المرحلة وضع منهجية واضحة. واعتُقد أن نهجاً كهذا يناسب الطبيعة الفريدة للموضوع، حيث قد يكون اتباع منهجية آخذة في التطور هو الحل الأنسب.

١٣- وحدد فريق الدراسة عدة مجالات تعتبر غير مناسبة للدراسة من قبل اللجنة. وذكر أنه يمكن تصور المشكلة بطرق مختلفة.

١٤- وأُتفق في فريق الدراسة على ألا تتناول اللجنة مسألتَي إحدَث مؤسسات قضائية دولية أو العلاقة بين هذه المؤسسات. غير أنه ارتئي أنه، طالما كان من الممكن للمؤسسات القضائية تطبيق قواعد القانون الدولي ذاتها أو قواعد مماثلة لها تطبيقاً متغيراً، فينبغي معالجة ما قد ينشأ عن هذه التفاوتات من مشاكل.

١٥- كما اتفق فريق الدراسة على أن تحديد أوجه التشابه مع النظام القانوني المحلي ليس أمراً مناسباً. فقد رأى أن هذا التشبيه يطرح مفهوم التسلسل الهرمي الذي لا وجود له في مجال القانون الدولي، ولا ينبغي فرضه عليه. وذكّر أنه لا يوجد للقيَم تسلسل هرمي متطور جيداً وموثوق في القانون الدولي، مثل حقوق الإنسان مقابل البيئة. وإضافة إلى ذلك، لا يوجد تسلسل هرمي للنظم يتجسد في هيئة نهائية لتسوية المنازعات.

١٦- وسلّم فريق الدراسة بأنه لا ينبغي للجنة أن تقوم بدور الحكم في العلاقات بين المؤسسات، وفي مجالات تنازع القواعد القانونية. وفي المقابل، رأى فريق الدراسة أنه من الممكن أن تتناول لجنة القانون الدولي على نحو مفيد قضايا الاتصال بين هذه المؤسسات.

١٧- واقترح فريق الدراسة على اللجنة أن تنظم حلقة دراسية لمعالجة مسألة التجزؤ، وأن تتولى إما دور المشارك في هذه الحلقة أو دور المنسق لها. واقترح أن يكون الغرض من الحلقة الدراسية تقديم لمحة عن ممارسات الدول، فضلاً عن توفير محفل للحوار والتنسيق المحتمل. وقُدّم اقتراح آخر بعقد الحلقة في مستهل كل دورة سنوية من دورات اللجنة. ورأى الفريق أن هذا الأمر يتمشى مع أحكام الفصل الثالث من النظام الأساسي للجنة. كما اقترح الذهاب إلى أبعد من فكرة عقد حلقة دراسية من حيث قيام اللجنة بدور تيسير التنسيق. وتوجه النية إلى عقد اجتماعات ثابتة ودورية بدرجة أكبر. وأشار إلى أنه باتت توجد ممارسة مماثلة، مثل اجتماع رؤساء هيئات رصد الامتثال لأحكام معاهدات حقوق الإنسان والاجتماع السنوي للمستشارين القانونيين الوطنيين في الأمم المتحدة.

هاء - اقتراحات بشأن الحصيلة الممكنة لعمل اللجنة

١٨ - استصوب فريق الدراسة إجراء بحوث في آليات التنسيق القائمة، كآليات المشار إليها في الفقرة ١٧ أعلاه، عن طريق الاستبيان.

١٩ - وكان الرأي السائد في فريق الدراسة أن النتيجة النهائية لعمل اللجنة ينبغي أن تكون دراسة أو تقريراً بحثياً، رغم عدم وجود اتفاق بعد على الشكل أو النطاق المحدد لأي تقرير من هذا النوع. ومن ثم، تُقرّر اللجنة، بناء على ذلك، الإجراء المناسب الذي ينبغي اتخاذه.

### ثالثاً - توصيات فريق الدراسة

٢٠ - في ضوء المناقشة التي دارت في فريق الدراسة فيما يتعلق بعنوان الموضوع (انظر الفقرة ٩ أعلاه) يقترح الفريق تغيير العنوان إلى "الصعوبات الناشئة عن تنويع القانون الدولي".

٢١ - ويوصي فريق الدراسة بالاضطلاع بسلسلة من الدراسات بشأن جوانب محددة للموضوع، وبتقديمها إلى اللجنة لتنظر فيها وتتخذ الإجراء المناسب بشأنها. ويكون الغرض من هذه الدراسات مساعدة القضاة وممارسي القانون على الصعيد الدولي على التصدي لما يترتب على تنويع القانون الدولي من نتائج. وفي هذا الصدد، يمكن أن تكون المواضيع التالية، من بين مواضيع أخرى، موضع دراسة:

(أ) وظيفة ونطاق قاعدة القانون الخاص ومسألة "النظم المتكاملة"؛

(ب) تفسير المعاهدات في ضوء "أية قواعد ذات صلة من قواعد القانون الدولي تنطبق في العلاقات فيما بين الأطراف" (المادة ٣١(٣)(ج) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات)، في سياق التطورات العامة في القانون الدولي و"الشواغل المعاصرة للمجتمع الدولي" (قضية منتجات القريدس<sup>(٤)</sup>)؛

(ج) تطبيق المعاهدات المتتابعة المتصلة بموضوع واحد (المادة ٣٠ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات)؛

(د) التغيير في المعاهدات المتعددة الأطراف في العلاقات بين بعض الأطراف فقط (المادة ٤١ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات)؛

---

*United States-Import Prohibition of Certain Shrimp and Shrimp products, WTO* (٤)

.Appellate Body, 1998, Case No. AB-1998-4 (document WT/DS58/AB/R), at para 129

(هـ) التدرج الهرمي في قانون المعاهدات: القانون الغالب والالتزامات التي تسري على الجميع، المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق بقواعد المنازعات.

وتم الاسترشاد، في اختيار المواضيع التي يتعين دراستها، بالأعمال التي سبق للجنة أن قامت بها، كما في ميدان قانون المعاهدات أو مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً. وكما في النهج المتبع حالياً في موضوع التحفظات على المعاهدات المتعددة الأطراف، فإن هذه الدراسات ستعتمد على هذه النصوص السابقة وستطورها. وينبغي للجهود المبذولة أن تستهدف توفير ما يمكن تسميته "صندوق أدوات" غرضه المساعدة على حل مشاكل عملية تنشأ عن التضارب والتنازع بين القواعد والنظم القانونية القائمة.

٢٢- ويُقترح على رئيس فريق الدراسة أن يسطع، كخطوة أولى، بدراسة عن موضوع "وظيفة ونطاق قاعدة القانون الخاص ومسألة النظم المتكاملة".

- - - - -